بين همرشولد، وبان كي مون- هَزُلَتْ!!!

د. بسام أبو عبد الله

كلنا يعرف أن منصب الأمين العام للأمم المتحدة هو منصب رفيع دولياً، ويفترض به أن يكون مؤتمناً على ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئه السامية، وأن يتمتع بالحيادية، والشجاعة، وقوة الشخصية، ولكن عصر الأحادية القطبية أنتج لنا شخصية هزيلة- سخيفة، وضعيفة مثل الأمين العام الحالي «بان كي مون» ليس لأنه انتقد الدولة السورية، بل لأنه تحول إلى طرف داعم للإرهاب، وساكت عن ممارساته إذ تلفظ بعبارات مثل إن «حلب هي أسوأ من المسلخ بكثير- حتى المسلخ أكثر إنسانية» على حد زعمه، ونسي أن موفده الخاص إلى سورية ستافان دي ميستورا كان قد تحدث عن أربعة آلاف إرهابي من جبهة النصرة في حلب، ليعدل رقمه لاحقاً ويكتفي بتسعمئة إرهابي!!! ثم عاد «بان كي مون» ليهاجم الرئيس بشار الأسد شخصياً خارج إطار اللباقة الدبلوماسية، ودوره كأمين عام للأمم المتحدة في مخالفة أيضاً لقرارات أممية، وكأننا أمام موظف سعودي في البلاط الملكي، أو شخص لا يتمتع بأدنى درجات الحكمة، والمسؤولية مثل «عادل الجبير- أو حمد بن جاسم»...

بغض النظر عن تفنيد ما قاله «بان كي مون» الذي تولت الرد عليه وزارة الخارجية السورية بقوة، وحزم، فإن مقالي سوف يتناول قضية مهمة أننا فعلاً في عصر يمكن القول به إنه «هَزُلَتْ» ذلك أني استعراضاً لسيرة الأمناء العامين السابقين للأمم المتحدة توصلك إلى موقف يذكر بكل منهم في تاريخ المنظمة، والعلاقات الدولية، مع إدراكنا أن تعيين الأمين العام يخضع لإرادة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ولتوازنات المصالح بينها، وأحياناً لارتباطاته الشخصية بتاريخ معين، أو دور معين، أو رضا أوساط كثيرة عنه، ومع كل ذلك فإنك عندما تعود للسيرة الذاتية لكل هؤلاء تجد أن هناك شيئاً ما تذكره به، أو موقفاً سياسياً مشهوداً له، باستثناء «بان كي مون» الذي وصفته مجلة «الايكونوميست» البريطانية بأنه الأكثر سوءاً بين كل الأمناء العامين للأمم المتحدة في مقال نشر في ٢١/٥/٢٠١٦ تحت عنوان: «ربانٌ، أم ربة منزل، أم فأر!!» وقالت إنه: «باهت، متبلد الإحساس، وبليد»، كما يفتقد للتلقائية، والعمق، وخلال سنواته التسع كأمين عام للأمم المتحدة كان لديه ميل واضح للبطء، وهو ضعيف، ولا يمتلك الحد الأدنى من صفات المقام، والموقع.

وتسرد «الايكونوميست» بأن الجهاز الإداري في الأمم المتحدة تعثر كثيراً في عهده، حتى اضطر الأمر بـ«أنطوني بان بيري» وهو مسؤول أممي أمريكي خدم فترة طويلة في المنظمة «أن يبق البحصة» في حديث له في النيويورك تايمز عندما تحدث عن المصيبة التي تعيشها الأمم المتحدة التي أوصلته على حد قوله لمرحلة «القرف- والاشمئزاز» حيث أشار لسوء الإدارة الكبير في موازنات حفظ السلام، وبعثات أخرى، والتي كانت توضع بإهمال، وبإشراف ضعيف، كما انتقد بشدة نظام التوظيف المعقد- والمتصلب في الأمم المتحدة إذ قال: إن تعيين شخص واحد يحتاج إلى ٢١٣ يوماً على الأقل..

حديث «أنطوني بان بيري» حول قرفه مما يجري في الأمم المتحدة ازداد في عهد «بان كي مون» الذي أظهر هزالته، عندما سحب التقرير الخاص بالسعودية حول جرائمها ضد أطفال اليمن مثل الفأر- حسب وصف الايكونوميست، وبلع الأمر بالرغم من أنه كان بإمكانه أن يفعلها باعتبار أنه راحلٌ من منصبه بعد فترة، ولكن «بان كي مون» بشخصيته الضعيفة والمنصاعة، والخاضعة لنائبه الأميركي «جيفري فيلتمان» لم يتجرأ إلا أن يُنفذ التعليمات بالحرف الواحد، ويسجل وصمة عار في جبين منظمة الأمم المتحدة.

لو عدنا مثلاً إلى سيرة «كوفي أنان» الأمين العام السابع للأمم المتحدة ١٩٩٧- ٢٠٠٦، والذي يقال إن زواجه من يهودية ساعده كثيراً في مسيرته المهنية للوصول إلى هذا المنصب الرفيع، إضافة إلى تبني مؤسسة فورد له في دراسته الجامعية- بغض النظر عن كل هذه الخلفية فإننا نتذكر أنه امتلك الجرأة الأدبية، والأخلاقية ليقول إن «غزو العراق غير شرعي- وإن هذه الحرب ليست حرب الأمم المتحدة»، وهي العبارة التي لم تغفرها له إدارة جورج بوش الابن، ويقول «أنان» في مذكراته التي صدرت بعنوان: «التدخلات: حياة في الحرب، والسلام»: «اتخذت الأمم المتحدة الموقف المستقل الذي يتسق مع مبادئها الأساسية، وقد لا يكون لها أهمية كبيرة بالنسبة للعالم ولشعب العراق في الشهور، والسنوات القادمة، ولكن الوضع كان سيصبح أسوأ بكثير لو كانت هذه الحرب قد شُنت على أساس افتراضات كاذبة مصدق عليها من الأمم المتحدة».

موقف «أنان» هذا جعل الأمريكان ينبشون له قصة ابنه «كوجو» الذي تبين أنه يتقاضى راتباً من شركة «كوتكنا» حتى عام ٢٠٠٤، برغم توقفه عن العمل فيها منذ عام ١٩٩٨، وهي إحدى الشركات «من أصل ألفي شركة» مشتركة في برنامج «النفط مقابل الغذاء» الشهير في العراق، كما كلفه ذلك هجوماً شرساً من الإعلام الأميركي، حتى أخبره عضو في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي اسمه «ليس جيلب» أن موقف إدارة بوش- هو التالي: «هم لن يدفعوك، ولو وقعت فلن يتلقفوك!!!» ليتدخل لاحقاً بيل كلينتون مع بوش الابن- ويسأله: «لا أظنك تريد دم كوفي أنان على يديك» فقال له بوش: «إن اليمينيين من حزبي يريدون تدمير الأمم المتحدة- أما أنا فلا!!!»، ثم أرسل جورج بوش المتطرف جون بولتون مندوباً للأمم المتحدة لينغص على أنان آخر سنواته.

وحتى في المسألة السورية فإن «أنان» امتلك جرأة أخلاقية أكثر من «الأخضر الإبراهيمي» مثلاً، حينما قال بعد فشل مهمته «لا يمكن لوسيط أن ينجح إذا كان يريد السلام، أكثر مما يريده من أرسلوه في مهمته»- في غمز من قناة إن من أفشله ليس الدولة السورية- إنما الأطراف الدولية التي عينته لهذه المهمة.

أما في ذاكرة الأمم المتحدة فإننا كجيل نتذكر «كورت فالدهايم» النمساوي الذي شغل منصب الأمين العام بين (١٩٧٢- ١٩٨١)، وكان مشهوداً له بدعمه للقضية الفلسطينية ولقضايا الشعوب العادلة حتى وصل الأمر باللوبي الصهيوني بأن اتهمه بأنه كان ضابطاً في الجيش النازي أثناء الحرب العالمية الثانية.

بطرس بطرس غالي نموذج آخر (١٩٩٢- ١٩٩٦)، وكان أول ممثل للقارة الإفريقية، وأول عربي، وبالرغم من معرفتنا أنه كان مهندس كامب ديفيد، والوحيد الذي قبل بالذهاب إلى إسرائيل مع السادات، لكن يُسجل له مثلاً نشره لتقرير مجزرة قانا بالرغم من التحذيرات الأميركية الشديدة، ما كلفه عدم التجديد له فترة ثانية بسبب الفيتو الأميركي.

أما الشخصية الأشهر التي تُذكر في تاريخ الأمم المتحدة فهو السويدي «داغ همرشولد» الذي كان ثاني أمين عام للأمم المتحدة (١٩٥٣- ١٩٦١) وجاء بعد النرويجي «تريغفي لي».

همرشولد قُتل في حادثة سقوط طائرته في ١٨/٩/١٩٦١ حيث كان في مهمة سلام في الكونغو للتوسط بين حكومة الكونغو المدعومة من الاتحاد السوفياتي آنذاك، وموبس تشومبي الذي أعلن انفصال إقليم كاتانغا الغني بالمعادن- وذلك بدعم من بلجيكا، وشركات غربية ذات مصالح في تلك المنطقة، ويبدو أن «همرشولد» دفع ثمن مواقفه القوية في أكثر من مناسبة، ومنها موقفه الشهير خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، حينما قال في الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن «وهي العبارات التي كان يفترض بـ«بان كي مون» أن يحفظها عن ظهر قلب- قبل دخوله مكتبه» التالي: «إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أهم بكثير من الأهداف السياسية لأي دولة، وإن هذه المبادئ هي مرجعي الأول، والأخير فيما يحق لي أن أفعله، وليس بإمكان الأمين العام القيام بعمله إلا إذا حافظت كل دولة من الدول الأعضاء على شرف تعهدها باحترام ميثاق الأمم المتحدة...» ليتابع كلامه بالقول: «إن معنى ما قلته واضح للجميع دون حاجة للإسهاب، أو التفصيل، أما إذا كان للدول الأعضاء وجهة نظر أخرى في واجبات الأمين العام فمن حق هذه الدول- كما أن من حق الأمين العام أن يتصرفوا تصرفاً آخر...».

وكان همرشولد يهدد بذلك بالاستقالة... ولهذا فإن الوثائق المكتشفة حديثاً تشير إلى أن «همرشولد» اغتيل اغتيالاً عبر إسقاط طائرته لعدم الرضا عن أخلاقياته وسلوكه الواضح.

ما أود قوله إن منظمة كالأمم المتحدة: أمينها العام شخص هزيل- متبلد الإحساس، بلا أخلاق، وتابع مثل «بان كي مون» وتترأس إسرائيل فيها لجنة القانون الدولي- وهي التي لم تحترم منذ إنشائها أي قرار أممي، والسعودية تقرر في مجلس حقوق الإنسان- وهي التي لا وجود لحقوق الإنسان في قاموسها الوهابي، وقطر تتزعم فيها قضايا التراث والثقافة... أعتقد أننا يمكن أن نقول فعلاً أنها «هَزُلَتْ»... وأن ندعم عودة التوازن الدولي الذي يمكن أن يُنتج واقعاً أفضل بالرغم من أن الايكونوميست البريطانية محقة عندما تقول: «إن العالم يحتاج إلى أمين عام ذكي- وقوي يدير الأمم المتحدة» لكن ذلك هو الحالة المثالية، ومن المحزن أنه على الأغلب فإن ذلك لن يحدث- حسب رأيها، وإن كنا نرى أن انتهاء منتجات عصر الأحادية القطبية قد يعيد بعضِ البريق لهذه المنظمة الأممية التي سَوَدَ وجهها «بان كي مون» سَوَدَ الله وجهه.

بوتين: منظمة إرهابية من فجر قافلة المساعدات الإنسانية

روسيا تعلن عن آلية جديدة للتشاور بشأن الأزمة السورية

| وكالات

على حين أعلنت موسكو أمس عن آلية جديدة للتفاوض بشأن سورية، بكشفها عن لقاء وزاري بمشاركة روسيا والولايات المتحدة وبعض الدول الإقليمية المؤثرة، سيعقد في مدينة لوزان السويسرية السبت المقبل، أبدت واشنطن مرونة حيال استئناف التعاون مع موسكو بشأن سورية مشترطةً لذلك إظهار روسيا «حسن نية». جاء ذلك على حين لا يزال الجدل الروسي الغربي المتصاعد على حاله، في وقت أعربت فرنسا عن أسفها لرفض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مناقشة القضية السورية مع نظيره الفرنسي فرنسوا أولاند خلال الزيارة المقررة إلى العاصمة الفرنسية باريس، والتي ألغاها أمس الأول.

والشهر الماضي، أعلنت واشنطن تعليق التعاون مع موسكو ضمن القنوات الثنائية من دون أن يطول ذلك التعاون العسكري القائم بين الجانبين.

وجاء في بيان أصدرته وزارة الخارجية الروسية، وفق ما ذكر الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «تنفيذاً لاتفاق بين وزيري الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري، سيعقد في لوزان اجتماع لوزراء خارجية روسيا والولايات المتحدة وعدد من دول المنطقة المؤثرة لدراسة الخطوات الإضافية المحتملة من أجل توفير الظروف لتسوية الأزمة السورية».

بدوره أوضح لافروف في مقابلة مع قناة «سي إن إن» الأميركية، أن السعودية وتركيا و«ربما قطر» ستشارك في المفاوضات بلوزان، إضافة إلى الوفدين، الروسي والأميركي. وهذه أحدث آلية للتفاوض بشأن الأزمة التي تشهدها سورية. ويبدو أن هذه الآلية جاءت لتجاوز القرار الأميركي بتعليق الاتصالات الثنائية مع موسكو، ونتيجة اتصالات روسية تركية مكثفة. واللافت هو استبعاد إيران في الوقت الراهن من الآلية. ويضع إعلان هذه الآلية ظلالاً من الشك بشأن «مجموعة الدعم الدولية لسورية».

في واشنطن، حرك المتحدث باسم الخارجية الأميركية جون كيربي المياه الراكدة حول هذه المسألة عندما أعلن أن تعليق التعاون مع روسيا لن يكون «إلى الأبد». وقال أثناء موجز صحفي: «لا يعني تعليقنا التعاون (مع موسكو) توقيفه إلى الأبد»، واستدرك مضيفاً: «لكننا نحتاج إلى رؤية خطوات ملموسة يتخذها الروس لإظهار تمسكهم الجدي بتنفيذ مسؤولياتهم».

وتلقي روسيا بالمسؤولية عن تعليق التعاون على كاهل الولايات المتحدة، معتبرةً أن الخلافات التي فجرت الاتفاقات التي توصلت إليها الدولتان في التاسع من شهر أيلول الماضي، هي داخل إدارة الرئيس باراك أوباما ما بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية، من جهة، ووزارة الدفاع «البنتاغون»، ووكالة المخابرات المركزية (سي. آي. إيه)، من جهة أخرى، وهي التي حال دون تنفيذ تلك الاتفاقات.

وألقت موسكو الكرة في ملعب واشنطن لاستعادة التعاون، مؤكدةً أن الولايات المتحدة لم تنفذ ما تعهدت به في الاتفاقات وبالأخص فصل «المسلحين المعتدلين» عن جبهة النصرة المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية (جبهة فتح الشام حالياً).

وجدد كيربي الاتهامات التي وجهتها واشنطن مراراً إلى روسيا والحكومة السورية بتصعيد حدة التوتر في حلب، محملاً إياهما المسؤولية عن مقتل المدنيين هناك و«القصف الممنهج». في غضون ذلك رد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل غير مباشر على الاتهامات الغربية وبالأخص البريطانية التي ساقها وزير الخارجية بوريس جونسون حول دور روسي في قصف قافلة المساعدات الإنسانية في بلدة أورم الكبرى بريف حلب الشمالي قبل أقل من شهر.

وخلال كلمة له أمام منتدى «روسيا تنادي» في موسكو، قال بوتين: «نحن نرى ما يحدث، هذه اتهامات كاسحة لروسيا في كل الخطايا وفي جميع الجرائم». وأضاف: «نعرف من وجه الضربة إلى هذه القافلة الإنسانية إنها واحدة من المنظمات الإرهابية»، وتابع مشيراً إلى أن الأميركيين يعلمون ذلك أيضاً. وأضاف: «لكن(هم) يفضلون اتخاذ موقف آخر، والقيام بتوجيه اتهامات واسعة بحق روسيا. وهذا لن يساعد».

وفي خطوة غير تقليدية، ردت وزارة الدفاع الروسية بشدة على تصريحات الوزير جونسون واصفةً إياها بـ«الهيستيرية»، و«عاصفة في كوب من الماء اللندني العكر».

وقال المتحدث الرسمي باسم الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف: إن «الهيستيريا المعادية لروسيا» من بعض ممثلي النخبة البريطانية لم تعط أي انطباع جدي منذ زمن طويل. وأكد أن أياً من «الطائرات الروسية» لم تكن محلقة فوق بلدة أورم الكبرى بريف حلب، حيث تم استهداف «القافلة الإنسانية» الشهر الماضي. وإذ أشار إلى أن وزير الخارجية البريطاني استند على ما سماه «صوراً متاحة للجميع» التقطتها أقمار صناعية، قال كوناشينكوف: إن «أدلة» جونسون ستنهار في حال الكشف عن تلك الصور بالفعل، لافتاً إلى أن وزارة الدفاع الروسية تمتلك معطيات الرقابة الموضوعية للوضع في المجال الجوي بمنطقة حلب مساء ١٩ أيلول الماضي، وتعلم جيداً سبب فقدان «اهتمام الزملاء الأميركيين بهذا الموضوع».

وفي باريس، أعرب وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت عن أسف بلاده لرفض الرئيس الروسي التوجه إلى فرنسا لبحث الوضع في سورية.

وقال إيرولت في حديث إذاعي: إن القيادة الفرنسية كانت مستعدة لبحث الوضع في سورية مع بوتين، إلا أن الرئيس الروسي كان ينوي أثناء زيارته أيضاً افتتاح معرض وكنيسة أرثوذكسية، معتبراً ذلك «بعيداً عن الواقع تماماً»، واعتبر أن بوتين امتنع عن زيارة باريس لأن القيام بمثل هذه الزيارة سيكون صعباً أثناء تشديد الجانب الروسي قصف حلب، حسب رأيه.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال كلمة له أمام منتدى «روسيا تنادي» في موسكو (أ.ف.ب)

المعلم يتسلم أوراق اعتماد المنسق المقيم للأمم المتحدة

| وكالات

التقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم أمس علي الزعتري وتسلم منه نسخة من أوراق اعتماده بصفته المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية.

ودار الحديث خلال اللقاء بحسب وكالة «سانا» حول أوجه التعاون القائمة بين سورية والأمم المتحدة ومكاتبها العاملة في سورية.

دعا الجمعية العامة الأمم المتحدة لـ«جلسة طارئة» اليوم...

«الائتلاف» يقترح مشروع قرار «الاتحاد من أجل السلام» لإبطال «الفيتو الروسي»

| وكالات

أعلن الائتلاف المعارض أنه سيدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد جلسة طارئة، اليوم، من أجل المطالبة بإبطال «الفيتو الروسي» ضد مشروع القرار الفرنسي القاضي بفرض حظر جوي على حلب، وذلك من خلال اقتراح مشروع لقرار «الاتحاد من أجل السلام» في الجمعية العامة.

يأتي ذلك حسب مراقبين في إطار محاولات المعارضة الخارجية اليائسة لإنقاذ التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في حلب التي ضيق الجيش العربي السوري وحلفاؤه الخناق عليها ويكبدها خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

وبيّن الأمين العام للائتلاف، عبد الإله فهد، وفق ما نقلت عنه وسائل إعلامية داعمة للمعارضة، أنه سينتهي الأربعاء (أمس) من وضع الصيغة النهائية لاقتراح مشروع «الاتحاد من أجل السلام»، وسيتم تسليمه باليد لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ووزراء خارجية تلك الدول، عبر سفير الائتلاف في نيويورك نجيب الغضبان.

وأشار فهد، إلى تنسيق بين الائتلاف و«الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة حول المشروع بهدف تفعيل قرارات الأمم المتحدة التي تدعم الحل السياسي في سورية وفق «جنيف»، حتى لا يتكسر أمام «الفيتو» مرة أخرى، وفق تعبيره.

وأضاف: إن المشروع هو اقتراح عام، ولا يقتصر على مجموعة «أصدقاء سورية» الداعمة للمعارضة فقط، منوهاً إلى إجراء تواصل يهدف لتعزيز الدعم العسكري والمعنوي والسياسي، والعمل على تكوين «لوبي» لبث الروح في قرار «الاتحاد من أجل السلام» تحت سقف الأمم المتحدة.

وكان الائتلاف، أكد الثلاثاء ضرورة نقل الملف السوري إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بعد «عجز مجلس الأمن المتكرر»، بينما أكدت «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة، ضرورة البحث عن آليات للحل في سورية خارج مجلس الأمن الدولي.

وقال المنسق العام للهيئة، رياض حجاب، خلال اتصال هاتفي مع وزير خارجية فرنسا، جان مارك إيرولت، الاثنين، حسبما نقلت وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء: إن «روسيا تعطل عمل مجلس الأمن، نتيجة مواقفها ومشاركتها إلى جانب النظام في قتل الشعب السوري، لذلك يجب البحث عن حلول للأوضاع في سورية خارج مجلس الأمن».

ويأتي ذلك، عقب استخدام روسيا حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي، يوم السبت الفائت، ضد مشروع القرار الفرنسي، الذي يدعو إلى حظر للطيران فوق مدينة حلب، حيث اعتبرت موسكو أن قرار باريس «محاولة صريحة» لتوفير غطاء لجبهة فتح الشام والميليشيات المرتبطة بها.

يشار إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المسمى قرار «الاتحاد من أجل السلام» ويحمل الرقم «٣٣٧»، ينص على أنه في حال أخفق مجلس الأمن بإصدار أي قرار للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بسبب عدم توافر الإجماع بين أعضائه الخمسة الدائمي العضوية، يمكن للجمعية العامة أن تبحث المسألة بشكل سريع، وتصدر توصيات ضرورية حول ذلك، على أن يحمل قرار الجمعية ذات القوة لقرارات مجلس الأمن المتفق عليها.

الخلاف المصري السعودي يتصاعد بسبب سورية

| وكالات

تزايدت فجوة الخلاف السياسي بين مصر والسعودية، حول سورية حتى ظهرت للعلن مع إعلان الرياض استياءها من تصويت القاهرة أخيراً في مجلس الأمن الدولي إلى جانب مشروع قرار روسي بشأن سورية، ورداً على الموقف المصري أوقفت شركة «أرامكو» السعودية إمدادات البترول إلى مصر للشهر الجاري.

وقدمت الرياض، الداعم الأكبر لمصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مساعدات اقتصادية كبيرة للقاهرة منذ الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي في ٢٠١٣، إلا أن مواقف البلدين لم تكن منسجمة في بعض الملفات الإقليمية مثل الملفين السوري واليمني.

وبددت زيارة للملك السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى القاهرة مطلع نيسان الفائت فتورا في العلاقات خصوصاً مع توقيع عشرات الاتفاقات الاستثمارية بنحو عشرين مليار دولار، إضافة إلى اتفاق لإمداد القاهرة بالنفط لخمس سنوات بكلفة ٢٣ مليار دولار.

لكن تصويت مصر على مشروع قرار روسي في مجلس الأمن حول الوضع في سورية لا توافق السعودية عليه، مما أعاد الخلاف إلى العلن.

وقال الكاتب الصحفي المصري عبد الله السناوي وفق ما نقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء: إن «هناك دوماً حديثاً عن تحالف إستراتيجي بين القاهرة والرياض. وهذا غير صحيح».

وأضاف: «التحالف الإستراتيجي يعني وجود تفاهمات في الملفات الإقليمية، وهو أمر غير موجود بينهما في الملفين السوري واليمني. الخلاف الآن انفجر وظهر للسطح».

وكان مندوب السعودية في مجلس الأمن عبد الله المعلمي صرح في مقابلة تلفزيونية بعد عملية التصويت في مجلس الأمن واصفا حال بلاده من التصويت المصري، بالقول: «كان من المؤلم أن يكون الموقف السنغالي والماليزي أقرب إلى التوافق العربي من موقف المندوب العربي (المصري)». ويعد هذا أول انتقاد سعودي علني وصريح للسياسة المصرية.

ويطالب مشروع القرار الروسي في مجلس الأمن بوقف القتال في مدينة حلب من دون أن يلحظ وقف القصف الجوي الروسي والسوري للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في أماكن سيطرتها في المدينة والذي تطالب به الرياض والدول الغربية الداعمة للمعارضة. ورفض مجلس الأمن المشروع الروسي.

وبعد يومين من تصويت مصر إلى جانب مشروع القانون الروسي، أعلن المتحدث باسم وزارة البترول المصرية حمدي عبد العزيز أن «شركة أرامكو السعودية أبلغت الهيئة العامة للبترول شفهيا مطلع الشهر الجاري بوقف إمدادات البترول لشهر تشرين الأول دون إبداء أي أسباب».

مندوب مصر إلى جانب مندوب الصين خلال تصويتهما لمصلحة المشروع الروسي بخصوص حلب

ويحتاج السوق المصري شهريا إلى ٦,٥ ملايين طن من المنتجات البترولية يستورد منها ١,٧٥ مليون طن منهم ٤٠٪ من السعودية وحدها. وضخت السعودية ودول الخليج مليارات الدولارات للمساعدة في إنعاش الاقتصاد المصري المتداعي منذ الانتفاضة التي أطاحت بحسني مبارك مطلع ٢٠١١.

وعلى الرغم من تأكيد عبد العزيز أن «أرامكو أبلغتنا بالأمر قبل جلسة مجلس الأمن، وأن الأمر تجاري وليس سياسيا»، يبرز القرار توتراً واضحاً في العلاقات بين البلدين.

ويقول السناوي: «في سورية، الموقف المصري يناقض الموقف السعودي»، موضحاً أن «مصر مع وحدة الأراضي السورية وضد تفكيك الجيش السوري وضد كل الجماعات المعارضة المسلحة ومنها جبهة النصرة التي تساندها السعودية ولها دور في تدريبها وتمويلها»، على حد قوله.

ويقول السفير السابق السيد أمين شلبي، المدير التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية وهو مركز بحثي مستقل في القاهرة: «السعودية موقفها حاسم تجاه رحيل (الرئيس) بشار الأسد وترى في ذلك حلا للأزمة، في حين مصر مع الحل السياسي للأزمة وأحد عناصره (الرئيس) الأسد».

وتستضيف القاهرة باستمرار لقاءات لمعارضين سوريين يدعمون الحل السياسي، وتأخذ الرياض على القاهرة مشاركتها المحدودة في «التحالف العربي» الذي تقوده الرياض ضد الشعب اليمني، منذ إعلانه في آذار ٢٠١٥.

وتشارك مصر بقوات جوية وبحرية في «التحالف السعودي»، وأعلنت أنها ستدعم السعودية بقوات برية إذا كان ذلك ضرورياً. لكن ذلك لم يحدث حتى اللحظة ربما لخشيتها من التورط أكثر في اليمن الذي يحمل ذكريات سيئة للجيش المصري الذي تدخل في اليمن في الستينات، بحسب مراقبين.

وعلى الرغم من كل ذلك، لا يرى محللون أن الرياض ستتخلى نهائياً عن مصر.

السفير السعودي لدى القاهرة يغادر بشكل طارئ

| وكالات

بشكل طارئ غادر سفير النظام السعودي لدى مصر أحمد القطان إلى الرياض بهدف بحث ملف العلاقات المصرية السعودية مع المسؤولين السعوديين مع تزايد الخلاف بين البلدين بخصوص الشأن السوري. وذكرت مصادر إعلامية مصرية، بحسب ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء، أن «سفر القطان إلى بلاده يستمر ٣ أيام ويأتي في إطار التحضير لزيارة وفد مصري رفيع المستوى لاستعراض آخر تطورات المنطقة وتداعياتها على العلاقات بين الجانبين».